العلاقة السببية بين المساعدات الخارجية والتنمية البشرية في الجزائر

-دراسة قياسية للفترة 1990-2018

The causal relationship between foreign aid and human development in Algeria (Econometric Study For the period 1990-2018)

مراد بركات [1]، بلقاسم بن علال [2]، أمينة يسرى شعباني [3*]

Mourad Barkat [1], Belkacem Benalal [2], Amina Yousra Chabani [3]

[1] مخبر MIM جامعة سيدي بلعباس، المركز الجامعي نور البشير البيض(الجزائر)، barkat.ryadh@gmail.com

[2] مخبر MIFMA جامعة تلمسان، المركز الجامعي نور البشير البيض(الجزائر)، b.benallal@cu-elbayadh.dz

[3] مخبر MIM جامعة سيدي بلعباس، المركز الجامعي نور البشير البيض(الجزائر)، a.chabani@cu-elbayadh.dz

تاريخ الاستلام: 27-03-2023 تاريخ القبول: 27-09-2023 تاريخ النشر: 30-09-2023

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية الى دراسة العلاقة السببية بين المساعدات الخارجية و التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة 1990-2018 باستخدام المنهج الوصفي والتحليلي وأدوات القياس الاقتصادي، حيث تم التوصل الى وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من متغير مؤشر التنمية البشرية الى متغير نصيب الفرد من المساعدات الخارجية، أي ان التحسن او التغير في مؤشر التنمية البشرية بوحدة واحدة، سوف يغير و يخفض من حجم المساعدات الخارجية المتدفقة للجزائر بـ 38 دولار امريكي للفرد، وتعبر هذه النتائج عن تحسن الابعاد الرئيسية لمؤشر التنمية البشرية في الجزائر الممثلة في المستوى المعيشي والصحي و التعليمي من فترة الى اخرى مما دفع بالجهات المانحة بتقليل تدفق المساعدات الى الجزائر.

كلمات مفتاحية: مساعدات خارجية؛ تنمية بشرية؛ علاقة سببية؛ الجزائر.

تصنيفات JEL : F35، O15، O55.

Abstract:

This research paper aims to study the causal relationship between foreign aid and human development in Algeria during the period 1990-2018 using descriptive, analytical, and economic measurement tools, where a causal relationship was found in one direction from the variable of the human development index to the variable per capita of aid The foreign ministry, meaning that the improvement or change in the human development index in one unit, will change and reduce the volume of foreign aid flowing to Algeria by 38 US dollars per person. These results reflect the improvement of the main dimensions of the human development index in Algeria represented in the standard of living, health, and education from Period to period, which prompted donors to reduce the flow of aid to Algeria.

Keywords: *Foreign aid; Human Development; Causal relationship; Algeria.*

Jel Classification Codes: *F35 ،O15 ،O55.*

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

لقد ارتبط كثيرا موضوع المساعدات الخارجية بالنمو الاقتصادي في البلدان النامية، مخلفا جدلا واساعا بين الاقتصاديين و الباحثين حول طبيعة العلاقة بين المساعدات الخارجية والنمو الاقتصادي، دون الاهتمام بعلاقة المساعدات الخارجية المتدفقة لهذه البلدان بمختلف مؤشرات ومستويات الفقر وغيرها من الظواهر المرتبطة بالفقر كما ان العديد من البلدان النامية قد أحرزت بعض التقدم من خلال تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية و التي تضم منها الابعاد الرئيسية للتنمية البشرية على غرار المستوى المعيشي و الصحي و التعليمي بفضل ما تتلقاه من مساعدات خارجية ، في حين لا يزال العديد منها متخلفًا في تحقيق الاهداف الانمائية، علاوة على ذلك لا تزال المساواة بين الجنسين و الفقر تشكل تحديًا كبيرًا في معظم البلدان، كما تعتبر الجزائر من البلدان متوسطة الدخل تتلقى مساعدات خارجية سواء ثنائية او متعددة الأطراف هدفها تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، الامر الذي يحفزنا في هذه الورقة لمعرفة طبيعة العلاقة بين المساعدات الخارجية و التنمية البشرية في الجزائر وعليه نطرح الإشكالية التالية :

ما هي العلاقة السببية بين المساعدات الخارجية والتنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة 1990-2018؟

وللإجابة على الإشكالية المطروحة تم وضع الفرضيات التالية:

- توجد علاقة بين المساعدات الخارجية والتنمية البشرية في الجزائر.
- التغيير في تدفق المساعدات الخارجية يسبب التغيير في مؤشر التنمية البشرية.
- التغيير في مؤشر التنمية البشرية يسبب التغيير تدفق المساعدات الخارجية.
- هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين المساعدات الخارجية ومؤشر التنمية البشرية.
- وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من المساعدات الخارجية الى مؤشر التنمية البشرية.
- وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من مؤشر التنمية البشرية الى المساعدات الخارجية.
- عدم وجود أي علاقة سببية بين المساعدات الخارجية ومؤشر التنمية البشرية.

- **أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية الدراسة في اكتساح موضوع المساعدات الخارجية أهمية بالغة في معظم اقتصاديات الدول النامية خاصة من الدول الافريقية التي تتلقى أكبر قدر من المساعدات الخارجية من طرف الدول المتقدمة او هيئات ووكالات رسمية، رغبة في معالجة مختلف القضايا التنموية خاصة منها الابعاد الرئيسية للتنمية البشرية وتحقيقا للأهداف الإنمائية للألفية.

- **أهداف الدراسة:**

تهدف الدراسة الى:

- معرفة واقع تدفق المساعدات الخارجية وأداء مؤشر التنمية البشرية في الجزائر.
- تحليل سببية العلاقة بين المساعدات الخارجية والتنمية البشرية في الجزائر.

- **منهجية الدراسة:**

للإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار فرضيات الدراسة، نعتمد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف متغيرات الدراسة وتحليل واقع تدفق المساعدات الخارجية وكذا أداء مؤشر التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة 1990-2018، كما قمنا بتطبيق تقنيات القياس الاقتصادي بهدف قياس سببية العلاقة بين متغيرات الدراسة.

2. الدراسات السابقة:

في هذا المجال تم التطرق الى موضوع المساعدات الخارجية والتنمية البشرية بشكل محدود حيث في دراسة(McGillivray & Noorbakhsh, 2007) حول موضوع المساعدات والصراع والتنمية البشرية تم البحث عن تأثير المساعدات الخارجية وكذا الصراع على مستويات مؤشر التنمية البشرية (HDI) في سنة 2001 لعينة من 94 دولة نامية، 26 دولة منها متأثرة بالصراع، باستخدام أساليب القياس الاقتصادي، حيث أظهرت النتائج ان الصراع والمساعدات الخارجية يؤثران سلبا على التنمية البشرية ، كما ان دراسة(Asiama & Quartey, 2009) ، حول المساعدات الخارجية ومؤشرات التنمية البشرية في أفريقيا جنوب الصحراء، تم خلالها البحث عن مدى تأثير المساعدات على مؤشرات الرفاهية في أفريقيا جنوب الصحراء بحكم ان اقل احتمالية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ، حيث اشارت النتائج الى ان إجمالي المساعدات الثنائية لا يظهر تأثيرًا مهمًا على مؤشرات التنمية البشرية ومتغيرات الرفاهية الأخرى ، في حين ان المساعدات المصنفة او الموزعة في القطاعات محددة تظهر تأثيرًا مهمًا على مؤشرات التنمية البشرية ، كما تم خلال هذه الدراسة اقتراح توسيع نطاق المساعدات مع استهدافها للمناطق التي تكون فيها أكثر فعالية، علاوة على ذلك يجب النظر في طرق مبتكرة أخرى لتقديم المساعدة بصرف النظر عن المساعدة التقليدية للمشاريع والبرامج المختلفة ، وفي دراسة (Pickbourn & Léonce, 2013)حول تأثير التخصيص القطاعي للمساعدات الخارجية على المساواة بين الجنسين والتنمية البشرية من خلال استخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعة البانل لمجموعة من الدول التابعة للجنة المساعدات الإنمائية بمنظمة التعاون الاقتصادي و التنمية، من اجل معرفة وتقييم دور المساعدات الخارجية الموزعة في القطاعات الاقتصادية الرئيسية في تحسين مستويات التنمية البشرية و المساواة بين الجنسين ، حيث اشارت نتائج الدراسة ان للمساعدات الخارجية دور كبير في المساهمة في تحسين مستويات التنمية البشرية و دخل الفرد إضافة الى سدها للفجوة بين الجنسين، اما دراسة (Williamson, 2008) تحت عنوان المساعدات الخارجية والتنمية البشرية(أثر المساعدات الخارجية على قطاع الصحة) تم خلالها اختبار الفرضية القائلة ان الزيادة في رفاهية الانسان يمكن تحقيقها من خلال المساعدات الخارجية الموجهة لقطاع الصحة في مجموعة من الدول النامية ، حيث اشارت نتائج الدراسة ان المساعدات الخارجية غير فعالة في تحسين المستوى الصحي كما انها أداة غير فعالة للتنمية البشرية، حيث تم اقتراح التحقق و تنسيق العلاقة بين مؤسسات التنمية الاقتصادية و مؤسسات التنمية البشرية حتى يكون للمساعدات الخارجية دور فعال في رفاهية مجتمعات الدول النامية.

3. الإطار المفاهيمي للمساعدات الخارجية والتنمية البشرية

أدركت معظم الدول النامية مدى أهمية المساعدات الخارجية لما لها من دور رئيسي في تحقيق التنمية الاقتصادية، ومدى انعكاس هذا النوع من التدفقات بصورة ايجابية على اقتصاداتها، فمن خلال هذا المحور ومن اجل الالمام بمختلف جوانب هذا الموضوع، سنحاول معرفة المفاهيم الأساسية للمساعدات الخارجية وكذا ماهية التنمية البشرية واهم مكوناتها.

3-1- مفهوم المساعدات الخارجية:

تعرف المساعدات الخارجية بأنها جميع التدفقات المالية الرأسمالية أو رؤوس الأموال والخدمات الحقيقية التي تقدمها الجهات المانحة في البلدان الغنية الى الجهات المستقبلة أو المتلقية في البلدان الأقل نموا في العالم الثالث، وتتسم التدفقات المالية والخدمات الخارجية بالتنوع، وتنقسم الى التدفقات الرأسمالية الرسمية الثنائية، والمتعددة الأطراف، والتدفقات الثنائية الرسمية، هي التي تقدمها الجهات الحكومية في الدول المانحة الى الجهات المتلقية في حكومات البلدان المستهدفة اما تدفقات رؤوس الأموال المتعددة الأطراف فهي التي تقدمها المنظمات متعددة الأطراف مثل البنك الدولي او صندوق النقد الدولي الى الجهات المستقبلة في البلدان المستهدفة وكلا النوعين من التدفقات الرأسمالية الرسمية ، يمكن ان يتخذ صورا متعددة منها المنح و القروض الميسرة(Eroğlu & Yavuz , 2009)

ومن التعريفات الهامة في هذا المجال تعريف لجنة المساعدات التنموية التابعة لمنظمة (OECD) حيث عرفت المساعدة الخارجية بأنها التدفقات المالية والمساعدة التقنية والبضائع المقدمة من الحكومات الرسمية أو وكالاتها إلى الدول النامية أو لصالحها والتي تهدف إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية كهدف رئيسي لها، وتكون تلك المساعدات على شكل منح أو قروض مدعومة، وفي حالة القرض فإنه يجب أن يكون ما لا يقل عن 25 %من قيمة القرض عبارة عن منحة، وتشمل تلك المساعدات أيضا برامج التنمية السياسية والإنسانية والإعفاء من الديون، هذا مع استثناء المنح أو المساعدات المقدمة لأهداف غير تنموية مثل المعونة العسكرية أو الأمنية والاستثمارات الأجنبية المباشرة وغيره (Benin & kimberly, 2010)

3-2- أهمية المساعدات الخارجية:

يعتبر رأس المال الشريان الرئيسي لجميع الأنشطة الاقتصادية لأنه يحدد القوة المالية لتحقيق جميع أهدافه التنموية، ومن المفارقات أن نقص رأس المال المحلي هو وباء متأصل يزيد من الخصائص المشتركة للبلدان النامية، حيث يجبر الاستثمار غير الكافي في برامجها التنموية على البقاء في حالة ركود على المدى الطويل والحل يكمن في امتلاك المزيد والمزيد من رأس المال في شكل رأس مال محلي أو رأس مال أجنبي، هناك نوعان من المصادر الرئيسية التي تساعد في توليد رأس المال مثل المصادر الداخلية والمصادر الخارجية، تشمل المصادر الداخلية تكوين رأس المال المحلي وهو مزيج من مدخرات العائلات والمدخرات الخاصة والمدخرات الحكومية والإيرادات المتولدة من الضرائب، و الأشكال الرئيسية لتدفقات رأس المال الخارجي هي التدفقات الرسمية والتدفقات الخاصة، حيث تشير تدفقات رأس

المال الرسمية إلى نقل الموارد بمعدل ميسّر من دولة متقدمة أو مؤسسة مالية دولية إلى دولة فقيرة وقت الحاجة، وهي تشمل المساعدات الخارجية والمنح والمساعدات الأخرى، تشمل تدفقات رأس المال الخاص جميع الاستثمارات التي تقوم بها الشركات الأجنبية والأفراد في مختلف قطاعات الاقتصاد.

لكن في عصر العولمة والتكامل الاقتصادي، لا توجد دولة واحدة في العالم تتمتع بالاكتفاء الذاتي، بل عليهم الاعتماد على بعضهم البعض لتسريع عمليات التنمية و تعتمد معظم الدول النامية والمتخلفة على رأس المال الأجنبي لتسريع عملية تنميتها الاقتصادية لأنها تجلب رأس المال المادي والمالي الكافي وصناديق الاستثمار و المعارف الفنية والموظفين المهرة والخبرة التنظيمية وكذا معلومات السوق وتقنيات الإنتاج المتقدمة والابتكارات في المنتجات، وموارد النقد الأجنبي(Morrissay, 2001) ، ومع ذلك يتم تصنيف رؤوس الأموال الأجنبية على أنها تدفقات المساعدات الخارجية وتدفقات رأس المال الخاص، كما يتردد مستثمرو رؤوس الأموال الخاصة في الاستثمار في الأنشطة التنموية للدول النامية خوفًا من انخفاض الأرباح، إن الاحتياجات المالية للبلدان النامية كبيرة لدرجة أن الاستثمار الأجنبي الخاص لا يمكنه إلا أن يحل هذه المشكلة جزئياً. في أغلب الأحيان حيث تسترشد تدفقات رأس المال الخاص بدوافع الربح ، لذلك لا علاقة لها بالبرامج التنموية التي تحتاج إلى استثمارات ضخمة ومخاطر عالية وفترة طويلة وأرباح منخفضة العائد(Sahoo & Sethi, 2013) ، في الواقع تلعب المساعدات الخارجية دورًا مهمًا في تمويل هذه الأنشطة التنموية، يمكن تمويل الاستثمار في الاقتصادات النامية من خلال المساعدات الخارجية فقط التي تسترشد بدوافع الرفاهية، إضافة إلى ذلك، تساهم المساعدات في تحقيق تنمية اقتصادية أسرع وزيادة فرص العمل والدخل وتساعد في نهاية المطاف على خفض مستوى الفقر في البلدان المتلقية. (Ali & Ahmad, 2013)

3-3- مفهوم التنمية البشرية:

وفقاً للتعريف المعتمد في تقارير التنمية البشرية الصادرة عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تعرف التنمية البشرية، بأنها "عملية توسيع خيارات الناس(United, 1995) ، هذه الخيارات يمكن أن تكون مطلقة ويمكن أن تتغير بمرور الوقت، ولكن الخيارات الأساسية الثلاثة، على جميع مستويات التنمية البشرية، هي أن يعيش الناس حياة مديدة وصحية، وان يكتسبوا معرفة وأن يحصلوا على الموارد اللازمة لمستوى معيشة لائق، ولكن التنمية البشرية لا تنتهي عند ذلك ... فالخيارات الإضافية تتراوح من الحرية السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية إلى التمتع بفرص الابداع والإنتاج والتمتع بالاحترام الذاتي الشخصي وبحقوق الإنسان المكفولة، بالإضافة إلى ما يمكن أن يكون متاحاً من سلع وخدمات ومعارف لتلبية هذه الاختيارات التي يمتد مجالها من الحاجات إلى الطعام والشراب والسكن والتعليم والصحة، إلى الرغبة في المشاركة في كل ما يجري في المجتمع، وفي حدود هذا المفهوم، فإنه أيا كان مستوى التنمية فإن الناس يتطلعون دائماً إلى امتداد أعمارهم وهم يتمتعون بصحة جيدة، وتحصيل المعارف والعلوم، وان تفتح لهم أبواب الحصول على الموارد التي تهيئ لهم حياة كريمة، فإذا عذر الحصول على هذه الاختيارات الثلاث إلى واقع الحياة، تتضاءل فرصة تلبية معظم الخيارات الأخرى.

كما ان أبعاد التنمية البشرية الثلاث متكاملة مع بعضها البعض، وتتعثر التنمية البشرية حين يتخلف أحد هذه الأبعاد، فمثلا، إذا توفر لشخص ما مستوى تعليمي جيد فإنه لا يستطيع أن يحيى حياة طيبة إذا لم يتوفر مصدر للدخل يمكنه من الحصول على الموارد اللازمة لهذه الحياة، وإذا ما توفر له التعليم والدخل المناسب يفقد الإحساس بمردود ذلك إذا ما حرم من فرص المشاركة والتعبير عن رأيه فيما يجري من حوله، مما يولد لديه الشعور بالاغتراب ويبدد متعته بما حصل عليه من دخل وتعليم

(United, Development Program, 1993)

3-3-1-مكونات مؤشر التنمية البشرية:

- **الحياة المديدة الخالية من الأمراض:** وتقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الوالدة، والافتراض الكامن وراء اختيار هذا المؤشر هو أن الحياة المديدة قيمة في حد ذاتها، وأن فوائد ومزايا مختلفة مثل التغذية الكافية والصحة الجيدة ترتبط ارتباطا وثيقا بارتفاع متوسط العمر المتوقع عند الولادة(Milorad, 2011)

- **اكتساب المعرفة:** وتقاس بنسبة معرفة القراءة والكتابة بين البالغين (نسبة السكان الملمين بالقراءة والكتابة)، والافتراض هنا هو أن إمكانية الحصول على فرص تعليم القراءة والكتابة تعتبر الخطوة الأولى في طريق التعليم وتحصيل الكتابة، وقد تعدلت طريقة إدراج التعليم في المؤشر فيما بعد، حيث أضيف متوسط عدد سنوات الدراسة، ثم حل محله المعدل الاجمالي لالتحاق بالمدارس، الى معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين، مع ترجيح الأول بنسبة الثلث والثاني بنسبة الثلثين للحصول على ما أصبح يطلق عليه مؤشر التحصيل العلمي(Al-Issawi, 2000)

- **مستوى المعيشة اللائق:** ويقاس بنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالدولار الأمريكي حسب تعادل القوة الشرائية، وهو المؤشر المختار للتعبير عن مدي حيازة الفرد للموارد اللازمة لتحقيق مستوى كريم للمعيشة، وابتداء من تقرير 2010 تم استبداله بنصيب الفرد من الدخل الوطني الاجمالي وهذا تفاديا للفوارق بين دخل السكان في البلد الواحد والناتج المحلي.

(United, Development Program, 2010)

3-4-تحليل واقع تدفق المساعدات الخارجية وأداء مؤشر التنمية البشرية في الجزائر:

تعتبر الجزائر من الدول النامية تنتمي للشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل وفق تصنيفات البنك الدولي فهي تتلقى مساعدات خارجية سواء منح او قروض ميسرة تتدفق من الجهات المانحة الثنائية ومتعددة الأطراف وهذا بغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الساعية دائما الى الحد من الفقر وتحسين المستوى المعيشي والمساواة بين الجنسين وغيرها، وامام هذا الواقع سنحاول تحليل واقع تطور نصيب الفرد من المساعدات الخارجية وكذا تطور أداء مؤشر التنمية البشرية خلال الفترة 1990-2018 كما هو موضح في الاشكال التالية:

الشكل رقم 1: نصيب الفرد من المساعدات الخارجية في الجزائر للفترة 1990-2018

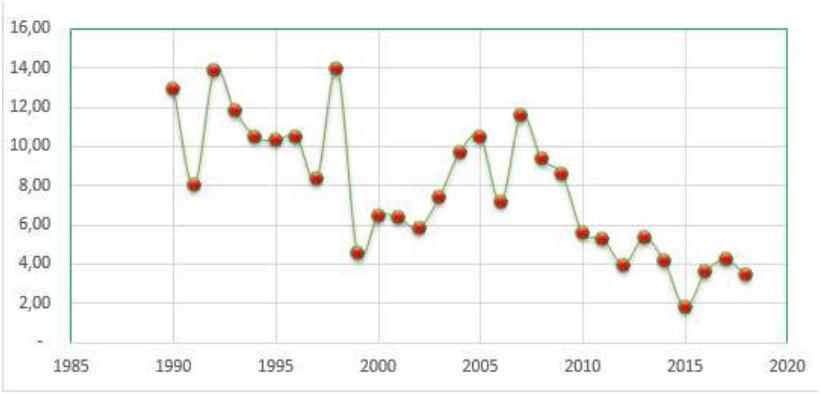

المصدر: من اعداد الباحثين باستخدام برنامج اكسل وبيانات(Word Bank, 2020)

يعبر الشكل رقم 1 عن تطور نصيب الفرد من المساعدات الخارجية المتدفقة للجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 الى غاية سنة 2018 ، حيث قدرت اعلى قيمة لنصيب الفرد من المساعدات الخارجية سنة 1998 بـ 13.91 دولار امريكي للفرد، في حين ان اقل قيمة كانت سنة 2015 بـ 1.90 دولار امريكي، كما نلاحظ من خلال الشكل ان نصيب الفرد من المساعدات الخارجية خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 الى 1998 تراوح ما بين 8 و13.91 دولار للفرد ويفسر ذلك بزيادة تدفق المساعدات الخارجية في الجزائر في أواخر الثمانينات بسبب المشاكل الاقتصادية التي وقفت امام تقدم الاقتصاد الجزائري في مجال التنمية الاقتصادية ولعل أهمها معدلات النمو المنخفضة وزيادة حدة التضخم وارتفاع حجم البطالة و نقص العملات الأجنبية، بسبب تدهور أسعار المحروقات بالإضافة الى ارتفاع معدلات خدمة الدين وما شكلته من ضغوط كبيرة عرقلت التطور الاقتصادي و الاجتماعي إضافة الى تدهور الأوضاع الأمنية و السياسية في تتلك الفترة، الامر الذي دفع بالجهات المانحة للمساعدات الخارجية زيادة حجم المساعدات المتدفقة الى الجزائر في تلك الفترة قصد مساعدة الجزائر في تنفيذ إصلاحات اقتصادية على غرار تدعيم الاستثمارات وتنفيذ برامج تنموية لتحسين المستوى الاجتماعي، في حين نلاحظ انخفاض نصيب الفرد من المساعدات الخارجية المتدفقة للجزائر سنة 1999 أين وصلت الى 4.51 دولار للفرد وهذا بسبب قيام الجهات المانحة للمساعدات الخارجية بتقليل حجم تدفقها الى الجزائر، وهذا بعد عودة الاستقرار نسبيا الى الجزائر، بعدها ارتفع حجم المساعدات الخارجية المتدفقة للجزائر بداية من سنة 2000، اين وصل نصيف الفرد من المساعدات الخارجية سنة 2007 الى 11.57 دولار وهو ما يفسر بإرادة الجهات المانحة في تقديم المساعدات الخارجية للدول النامية منها الجزائر، من اجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بعد انعقاد الجمعية العامة لرؤساء الدول المتقدمة في مونيتري سنة 2000 لدراسة اهم القضايا التنموية خاصة ما تعلق بالحد من الفقر و التكفل الصحي و التعليمي الأمثل و المساواة بين الجنسين وغيرها من الأهداف و كذا الاتفاق على التزام الجهات المانحة بزيادة حجم المساعدات للدول النامية لبلوغ هذه الأهداف ، ومن جهتها الحكومة الجزائرية في تلك الفترة وضعت استراتيجية وطنية سنة 2000 تقوم محاورها على خمسة برامج وطنية تنصب على الحاجات الأساسية للفئات المحرومة من السكان والمتصلة بـ القرض المصغر، الفلاحة، السكن، التكوين المهني، الصحة،

كما تحسن أداء الاقتصاد الجزائري ايضا حيث ارتفع حجم الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر من 54.79 مليار دولار امريكي سنة 2000 الى 134.98 مليار دولار امريكي سنة 2007، الا انه بعد سنة 2007 انخفض نصيب الفرد من المساعدات الخارجية المتدفقة الى الجزائر اين وصل سنة 2015 الى 1.79 دولار امريكي وهذا نتيجة عزوف الجهات المانحة على تقديم المساعدات الخارجية للجزائر بعد تحسن نصيف الفرد من الدخل وأصبحت الجزائر من الشريحة العليا للبلدان متوسطة الدخل كما تحسن مؤشر الفقر الذي وصل حسب بيانات البنك الدولي سنة 2011 الى 0.5 % من اجمالي السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر المقدر بـ 1.90 دولار امريكي لليوم ، كما نلاحظ انه بعد سنة 2015 ارتفاع طفيف في نصيب الفرد من المساعدات الخارجية أين وصل سنة 2018 الى 3.41 دولار امريكي بعد اجتماع اخر سنة 2015 ضم رؤساء الدول المتقدمة و الدول النامية تحت عنوان الشراكة العالمية للتنمية انعقد لتقييم فعالية المساعدات الخارجية و رصد اهم الثغرات ومدى تحقيقها للأهداف الإنمائية للألفية كم تم حث الجهات المانحة على زيادة حجم المساعدات المتدفقة باتجاه الدول النامية من اجل التشارك في التنمية بين الدول المتقدمة و النامية .

وفي سياق اخر وعلى اعتبار ان دليل مؤشر التنمية البشرية (HDI) مقياسًا موجزًا لمتوسط الأبعاد الرئيسية للتنمية البشرية المتمثلة في حياة صحية لائقة ومديدة إضافة الى المستوى المعيشي اللائق، وكذا القدرة على مواصلة مختلف المراحل التعليمية، أي ان مؤشر التنمية البشرية هو المتوسط الهندسي للمؤشرات المقاسة لكل من الأبعاد الثلاثة، حيث اذا كانت قيمة مؤشر التنمية البشرية اقل من 0.504 نقول عن التنمية البشرية ضعيفة، و اذا كانت القيمة تتراوح ما بين 0.504 و 0.645، نقول عن التنمية البشرية متوسطة و اذا كانت تتراوح ما بين 0.645 و 0.757، نقول ان التنمية البشرية مرتفعة و اذا كانت ما بين 0.757 و 0.874 نقول ان التنمية البشرية مرتفعة جدا ، وهذا حسب دليل مؤشر التنمية البشرية لسنة 2017 لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي و الشكل التالي يوضح تطور مؤشر التنمية البشرية في الجزائر من سنة 1990 الى سنة 2018 كما يلي :

الشكل رقم 2: تطور أداء مؤشر التنمية البشرية في الجزائر للفترة 1990-2018

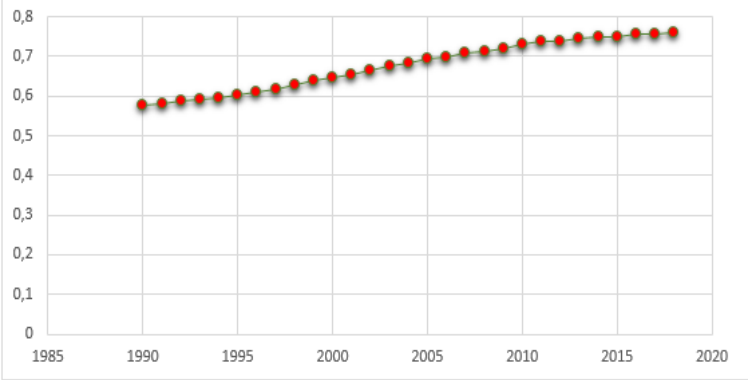

المصدر: من اعداد الباحثين باستخدام برنامج اكسل وبيانات(United Nations, 2020)

يوضح الشكل رقم 2 تطور أداء مؤشر التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 الى سنة 2018 ، حيث يتضح ان أداء المؤشر عرف اتجاها تصاعديا من سنة الى أخرى اين

كانت قيمة المؤشر سنة 1990 بـ 0.578 أي ان وضع التنمية البشرية سنة 1990 كان متوسطا ما يدل على ان الابعاد الرئيسية للتنمية البشرية الممثلة في المستوى المعيشي و المستوى التعليمي و الصحي كانت متوسطة ، ليرتفع الأداء التدريجي لمؤشر التنمية البشرية من سنة الى أخرى اين وصل سنة 2000 الى 0.646 وهو دليل على ان التنمية البشرية أصبحت مرتفعة، كما يفسر أداء مؤشر التنمية البشرية في الفترة 1990 – 1999 الى ضعف المستوى المعيشي في الجزائر الراجع لانخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي نتيجة تدهور الوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و حتى المالية في تلك الفترة و التي عرقلت مسار التنمية في مختلف ابعادها ، الا انه مع حلول الالفية الجديدة سنة 2000 نلاحظ من خلال الشكل تحسن أداء مؤشر التنمية البشرية كما سبق ذكره اين أصبحت التنمية البشرية مرتفعة بقيمة 0.646 ويعود الفضل الى الأهداف الإنمائية للألفية بعد اجتماع الجمعية العامة للدول المتقدمة في مونتري سنة 2000 من اجل دراسة القضايا التنموية في البلدان النامية و الحد من العديد من الظواهر الاجتماعية على غرار الفقر و الامية وغيرها، حيث تم تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر و برامج دعم النمو و انجاز الاستثمارات في مجالات الصحة ز التعليم و السكن وغيرها من القطاعات ، بعدها بدأ مؤشر التنمية البشرية يعرف تحسنا من سنة الى أخرى لتصل قيمته سنة 2018 الى 0.759 أي انه خلال هذه الفترة كان مؤشر التنمية البشرية في حالة مرتفعة وهذا بعد التحسن الكبير في أداء الابعاد الرئيسية للتنمية البشرية من ناحة المستوى المعيشي و الصحي وكذا التعليمي كما يعود الفضل لهذا التحسن للإرادة السياسية في الجزائر من اجل محاربة ظاهرة الفقر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي سبق ذكره و كذا المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية كما اولت الحكومة الجزائرية أهمية كبيرة لبرنامج الاستثمارات العمومية خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 الى سنة 2014 ، الذي اتخذته مسارا لتدعيم التنمية ومنه الى التنمية البشرية بشكل خاص، حيث يخصص البرنامج لهذا المحور الهام ، الذي يهتم بتحسين التعليم و ظروف السكن و التكفل الطبي النوعي و التزويد بالمياه و الموارد الطاقوية وغيرها من خلال تخصيص ميزانية تقدر بـ 93686 مليار دج في تلك الفترة .

4. الإطار التطبيقي القياسي للدراسة:

قصد الوصول الى نتائج واضحة حول العلاقة السببية بين المساعدات الخارجية والتنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 الى غاية سنة 2018 سوف نعتمد على التحليل القياسي للسلاسل الزمنية للمتغير الممثل في نصيب الفرد من المساعدات الخارجية (PODA) ومتغير مؤشر التنمية البشرية (HDI).

5-1-المنهجية وأدوات القياس الاقتصادي:

5-1-1-مصفوفة الارتباط:

قد تكون مستطيلة أو مربعة (عدد الصفوف = عدد الأعمدة)، حيث عناصر المصفوفة قيم معاملات الارتباط بين المتغيرات فتقاطع الصف مع العمود هو قيمة معامل الارتباط.

وهنا يجب التقيد بالآتي لإيجاد العوامل من المتغيرات(Al-Jamasy, 2020)

- العامل الأول هو الأكثر ارتباطاً بالمتغيرات
- يتواجد في كل عامل المعاملات الصفرية
- سهولة تفسيرها بعلاقاتها مع المتغيرات الأصلية

5-1-2 -اختبار السببية لجرانجر:

أشار Granger, 1988 إلى أنه إذا كانت هناك سلسلتان زمنيتان متكاملتان فلا بد من وجود علاقة سببية باتجاه واحد على الأقل، وحسب مفهوم جرانجر فإنه إذا كان المتغير xt يسبب المتغير yt فهذا يعني أنه يمكن توقع قيمة yt بشكل أفضل باستخدام القيم الماضية لـ xt.(Haid, 2018)

5-1-3-اختبار التكامل المشترك:

ومن اجل اختبار العلاقة الطويلة والقصيرة الأجل بين نصيب الفرد من المساعدات الخارجية PODA و مؤشر التنمية البشرية HDI خلال الفترة 1990-2018، نستعمل اختبار التكامل المتزامن أو المشترك (Cointegration test) لـ جوهانسJohansen Test، ونموذج تصحيح الأخطاء (Error Correction Model ECM)، وهذا بعد إثبات وجود تكامل متزامن للدراسة العلاقة التوازنية الطويلة الأجل و القصيرة الاجل.

إن تحليل التكامل المتزامن يقوم بتحديد العلاقة الحقيقية بين المتغيرات في المدى الطويل على عكس نماذج الإحصائية التقليدية، و مفهوم التكامل المتزامن يقوم على أنه في المدى القصير قد تكون السلستين الزمنيتين وغير مستقرتين لكنها تتكامل في المدى الطويل أي توجد علاقة ثابتة في المدى الطويل بينهما، هذه العلاقة تسمى علاقة التكامل المتزامن وللتعبير عن العلاقات بين مختلف هذه المتغيرات غير المستقرة لابد أولاً من إزالة مشكل عدم الاستقرار و ذلك باختبارات جذور الوحدة و استعمال نماذج تصحيح الخطأ (Attou, 2009) أما مراحله فهي:

- **المرحلة الأولى:** نستعمل اختبار جذر الوحدة (Unit Roots test) لمعرفة ما مدى استقرار السلاسل الزمنية المستعملة في البحث و تجنب النتائج المزيفة نتيجة لعدم استقرارها، من خلال استعمال اختبار Augmented Dickey-Fuller (ADF)، اختبار Phillips-Perron (PP)، اختبار (KPSS) Kwiatkowski, Phillips, Schmidt, Shin.

وبعد إثبات أن السلستين مستقرتين ومن نفس الرتبة، نتحول إلى اختبارات التكامل المتزامن أو المشترك باستعمال منهجية أنجل غرانجر أو اختبار جوهانسن (بالإضافة إلى اختبار السببية لجرانجر الذي يحتاج إلى هذا الاختبار)

-**المرحلة الثانية:** نستعمل نموذج تصحيح الخطأ (The Error Correction Model ECM) لمعرفة متى تقترب السلسة من التوازن في المدى الطويل وتغيرات السلسلة ديناميكية المشتركة في المدى القصير، أي هذا أن الاختبار له القدرة على اختبار وتقدير العلاقة في المدى القصير والطويل بين

متغيرات النموذج، كما انه يتفادى المشكلات القياسية الناجمة عن الارتباط الزائف (Spurious correlation)

5-2- معالجة وتحليل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة:

5-2-1-اختبار استقراريه السلستين PODA وHDI

كما سبق وان تطرقنا لمراحل الدراسة القياسية سوف نبدأ بالمرحلة الأولى وهي اختبار استقرارية كل من سلسلة نصيب الفرد من المساعدات الخارجية (PODA) وسلسلة متغير مؤشر التنمية البشرية (HDI) في الجزائر خلال الفترة 1990-2018 باستخدام برنامج Eviews 10 بالاستعانة بالبيانات المدرجة في الشكلين 1 و2 بعد اختيار درجة الابطاء 01 ونتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 1: نتائج اختبارات استقراريه السلسلتين

المتغيرات	ADF			PP			KPSS		
	عند المستوى	الفرق الأول	القرار	عند المستوى	الفرق الأول	القرار	عند المستوى	الفرق الأول	القرار
PODA	-2.60	-5.25	I(1)	-2.62	-10.01	I(1)	1.01	0.047	I(1)
HDI	0.70	-3.91	I(1)	0.70	-3.91	I(1)	0.48	0.318	I(1)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال نتائج الجدول رقم 1، نلاحظ انه بعد اجراء اختبارات جذر الوحدة في سلسلتي مؤشر التنمية البشرية (HDI) ونصيب الفرد من المساعدات الخارجية (PODA) في كل من اختبار (Augmented-Dickey-Fuller) واختبار (Phillip-Perron (PP)) واختبار (KPSS) Kwiatkowski, Phillips, Schmidt, Shin, أن السلسلتين غير مستقرتين في المستوى level، وعند اجراء الاختبارات جذر الوحدة بعد اخذ الفرق الأول أصبحت مستقرة (Stationary) عند **I(1)** ، و منه يمكن المرور إلى بقية الاختبارات الأخرى.

5-2-2-اختبار الارتباط:

من خلال برنامج Eviews10 يمكن اجراء اختبار الارتباط وتم الحصول على مصفوفة الارتباط كما هو موضح في الشكل رقم 3:

الشكل رقم 3: نتائج اختبار الارتباط بين المتغيرين

Correlation

	HDI	PODA
	HDI	PODA
HDI	1.000000	-0.714808
PODA	-0.714808	1.000000

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

من الشكل رقم 3 نلاحظ أن العلاقة الارتباط بين PODA و HDI متوسطة وسالبة، حيث بلغت درجة الارتباط بينهما 0.71-، أي أنها تقع في مجال بين 0 و 1- بالتالي أن مصفوفة الارتباط تثبت وجود علاقة ارتباط عكسية.

5-2-3-اختبار السببية لجرانجر (La cousalité):

في هذا الاختبار قمنا باختبار العلاقة السببية بين نصيب الفرد من المساعدات الخارجية ومؤشر التنمية البشرية كما هو موضح في الشكل رقم 4 بالاعتماد على مخرجات برنامج **Eviews** كما يلي:

الشكل رقم 4: نتائج اختبار السببية

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 09/06/20 Time: 00:03
Sample: 1990 2018
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
HDI does not Granger Cause PODA	28	8.95523	0.0061
PODA does not Granger Cause HDI		0.42678	0.5195

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال الشكل رقم 4 نلاحظ انه في حالة اتجاه السببية من متغير نصيب الفرد من المساعدات الخارجية الى مؤشر التنمية البشرية ، نجد ان القيمة الإحصائية لفيشر تساوي 0.42 بقيمة احتمالية تقدر بـ 0.5195 أي انها اقل من مستوى المعنوية 0.05 ما يدل على عدم وجود علاقة سببية من نصيب الفرد من المساعدات الخارجية باتجاه مؤشر التنمية البشرية ، في حين نلاحظ ان في حالة اتجاه العلاقة السببية من مؤشر التنمية البشرية الى نصيب الفرد من المساعدات الخارجية ، نجد ان قيمة إحصائية فيشر تساوي 8.95 بقيمة احتمالية تقدر بـ 0.0061 أي اقل من مستوى المعنوية 0.05 ، وهذا يعني أن التغيير في مؤشر التنمية البشرية يسبب التغيير نصيب الفرد من المساعدات الخارجية ، وعلى ضوء كل هذا يمكن القول أنه توجد علاقة سببية في اتجاه واحد، أي أن التغيير في نصيب الفرد من المساعدات الخارجية يتسبب في التغيير في نصيب الفرد من المساعدات الخارجية وهذا وفقا للنموذج المقدر المستند للشكل (5) كما في المعادلة رقم 1 :

$$\mathbf{PODA} = -38.552 * \mathbf{HDI} + 33.827 \ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

$$\mathbf{R^2} = 0.51$$

الشكل رقم 5: نتائج تقدير النموذج حسب اتجاه السببية

Dependent Variable: PODA
Method: Least Squares
Date: 09/06/20 Time: 00:40
Sample: 1990 2018
Included observations: 29

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
HDI	-38.55207	7.258598	-5.311228	0.0000
C	33.82764	4.930867	6.860384	0.0000

R-squared	0.510951	Mean dependent var	7.745172
Adjusted R-squared	0.492838	S.D. dependent var	3.359081
S.E. of regression	2.392181	Akaike info criterion	4.648760
Sum squared resid	154.5083	Schwarz criterion	4.743056
Log likelihood	-65.40702	Hannan-Quinn criter.	4.678292
F-statistic	28.20915	Durbin-Watson stat	1.702746
Prob(F-statistic)	0.000013		

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

وتفسر نتائج التقدير في الشكل (5)، انه في حالة تحسن وزيادة مؤشر التنمية البشرية بوحدة واحدة او قيمة واحدة سوف يخفض من نصيب الفرد من المساعدات الخارجية بقيمة تقدر بـ 38.55 دولار للفرد كما تشير قيمة معامل التحديد R2 الى 0.51 أي انه مؤشر التنمية البشرية يفسر التغير في نصيب الفرد من المساعدات الخارجية بمقدار 51 % في حين تعود 49 % المتبقية الى عوامل أخرى لم تدرج في النموذج ، كما ان هذه النتائج تعبر عن ما تم التوصل اليه في اختبار الارتباط اين وجدنا علاقة ارتباط متوسطة وسالبة بين نصيب الفرد من المساعدات الخارجية و التنمية البشرية .

5-2-4-اختبار جوهانسن للتكامل المتزامن (Johansen Test):

بما ان السلسلتين متكاملتين من الدرجة الأولى فإن تكاملهما من نفس الدرجة فهذا احتمال وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين هذه السلاسل و للتأكد من ذلك سنقوم بتطبيق اختبار Johansen and Juselius في برنامج Eviews 10، بعد اختبار درجة التأخير التي وجدناها 01، ونتائج اختبار Johansen and Juselius موضحة في الشكل رقم 6:

الشكل رقم 6 : نتائج اختبار التكامل المتزامن

Date: 09/06/20 Time: 01:28
Sample (adjusted): 1992 2018
Included observations: 27 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: PODA HDI
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.205974	9.190581	15.49471	0.3481
At most 1	0.103945	2.963333	3.841466	0.0852

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

حسب الشكل رقم 6، تشير القيمة الاحتمالية لإحصائية جوهانسون الى 0.34 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 ومنه نقبل الفرضية العدمية (r=0) أي عدم وجود التكامل المتزامن عند مستوى معنوية (5%)، لأن قيم الأثر أصغر من القيم الحرجة، وهذا يعني أنه لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين مؤشر التنمية البشرية ونصيب الفرد من المساعدات الخارجية في الجزائر، طالما أن هذا الاختبار لم يتحقق لا يمكن المرور إلى نموذج تصحيح الخطأ الذي يهتم بالعلاقات التوازنية القصيرة الأجل.

5-3 -التفسير الاقتصادي لنتائج الدراسة القياسية:

على ضوء نتائج الدراسة القياسية حول العلاقة الموجودة بين المساعدات الخارجية و التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 الى سنة 2018 بالاعتماد على مصفوفة الارتباط و اختبار السببية وأسلوب التكامل المتزامن أو المشترك، و تحديد اتجاه العلاقة السببية في الأجل الطويل و القصير باستخدام نموذج تصحيح الخطأ أو متجهات تصحيح الخطأ، و لقد دلت نتائج مصفوفة الارتباط على وجود علاقة ارتباط متوسط عكسي بين متغير مؤشر التنمية البشرية و نصيب الفرد من المساعدات الخارجية ، كما دل اختبار استقرار السلسلة أنها غير مستقرة عند مستوى (Levels) و لكنها مستقرة في

فرق الأول عند مستوى 5% ، مما يعني أنها متكاملة من الدرجة الأولى **I(1)** ، كما دل اختبار جوهانسن على عدم وجود تكامل متزامن بين مؤشر التنمية البشرية و نصيب الفرد من المساعدات الخارجية، أي عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المساعدات الخارجية و مؤشر التنمية بالتالي لا نستطيع المرور إلى نموذج تصحيح الخطأ لتبيان العلاقة القصير بين المتغيرين، أما اختبار السببية فقد دلت النتائج على أن التغيير في مؤشر التنمية البشرية يسبب التغيير في نصيب الفرد من المساعدات الخارجية ، أي أنه توجد علاقة سببية في اتجاه واحد، أي أن زيادة مؤشر التنمية البشرية بوحدة واحدة سوف يخفض نصيب الفرد من المساعدات الخارجية بقيمة بـ 38.55 دولار للفرد .

في ظل هذه النتائج تحقق الفرضية الأولى عن وجود علاقة بين المساعدات الخارجية والتنمية البشرية، والفرضية الثالثة والقائلة إن التغيير في مؤشر التنمية البشرية يسبب التغيير في تدفق المساعدات الخارجية، والفرضية السادسة القائلة وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من مؤشر التنمية البشرية الى المساعدات الخارجية.

ويمكن تفسير هذه النتائج ان الجهات المانحة للمساعدات الخارجية او ما يسمى حاليا بالمساعدات الإنمائية الرسمية سواء المانحين الثنائيين او المانحين متعددي الأطراف يخفضون من نصيب الدول النامية من المساعدات الخارجية كلما تحسنت الأوضاع الاجتماعية في هذه الدول في مختلف الجوانب وهذا دائما تحقيقا للأهداف الإنمائية للألفية الرامية الى الحد من الفقر و المساواة بين الجنسين و تحسين المستوى التعليمي و الصحي وغيرها من الأهداف ، كما يتم تقيم فعالية المساعدات الخارجية في الدول النامية في منتديات عالية المستوى تضم الجهات المانحة و الجهات المتلقية لدراسة مدى فعالية المساعدات الخارجية المقدمة للدول النامية و سبل إنجاح دور هذه المساعدات في تحقيق الأهداف الإنمائية .

كما هو الحال في الجزائر فإن مؤشر التنمية البشرية عرف اتجاها تصاعديا من الحالة المتوسطة الى الحالة المرتفعة وهذا دليل على تحسن أداء الابعاد الرئيسية لمؤشر التنمية البشرية المتمثل في العمر المتوقع للحياة و الذي يعبر عن المستوى الصحي و كذا معدلات الالمام بالكتابة و القراءة و المستوى التعليمي بصفو عامة و كذا زيادة نصيب الفر من الدخل القومي و الذي يعود أساسا الى ارتفاع مستويات الدخل القومي من سنة 1990 الى سنة 2018 و الذي قدر بـ 29.30 تريليون دولار سنة 1990 ليصل سنة 2018 الى 129.20 تريليون دولار و الراجع أساسا الى تحسن الأداء الاقتصادي في الجزائر من فترة الى أخرى مع الاهتمام بالاستثمار في القطاعات الاجتماعية و تحسين البنى التحتية.

5. الخاتمة:

تم من خلال هذه الدراسة التطرق لاهم المفاهيم المرتبطة بالمساعدات الخارجية و التنمية البشرية مع تحليل واقع تدفق المساعدات الخارجية في الجزائر وكذا أداء مؤشر التنمية البشرية وكذا استخدام أدوات القياس الاقتصادي من اجل فحص العلاقة السببية بين المساعدات الخارجية والتنمية البشرية في الجزائر من خلال اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة و كذا اختبار مصفوفة الارتباط و اختبار

العلاقة السببية و تقدير نموذج اتجاه السببية، إضافة الى فحص العلاقة التوازنية طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة عن طريق اختبار جوهانسون للتكامل المتزامن حيث تم التوصل الى مجموعة من النتائج نذكر منها :

- استقرار كل من سلسلة متغير نصيب الفرد من المساعدات الخارجية وسلسلة متغير مؤشر التنمية البشرية عن الفرق الأول وعدم استقراراها في المستوى.

-وجود علاقة ارتباط متوسطة وعكسية تقدر بـ 70 % بين متغير نصيب الفرد من المساعدات الخارجية ومتغير مؤشر التنمية البشرية في الجزائر.

- وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من متغير مؤشر التنمية البشرية الى متغير نصيب الفرد من المساعدات الخارجية، اي ان التغير وارتفاع مؤشر التنمية البشرية بوحدة واحدة يسبب التغير والانخفاض في نصيب الفرد من المساعدات الخارجية بقيمة 38.55 دولار للفرد.

- عدم وجود علاقة تكاملية او توازنية على المدى الطويل بين مؤشر التنمية البشرية ونصيب الفرد من المساعدات الخارجية.

في الأخير وامام هذه النتائج التي تبدو واقعية من ناحية اهداف الجهات المانحة للمساعدات الخارجية للدول النامية من اجل المشاركة في التنمية الشاملة و القضاء على مختلف الظواهر الاجتماعية السلبية خاصة منها الفقر حيث يتضح ان في حالة تحسن الابعاد الرئيسية لمؤشر التنمية البشرية تخفض وتقلل الجهات المانحة للمساعدات الخارجية من تدفقها للبلدان التي عرفت تحسن في هذه الابعاد وعليه نقترح بإتباع سياسة فعالة في تخصيص المساعدات الخارجية المتدفقة للجزائر سواء منح او قروض ميسرة و سد الفجوة بين الاستثمار و الادخار من خلال استثمارها مباشرة بالقطاعات الرئيسية المحركة للاقتصاد مثل قطاع الزراعة و الصناعة و الخدمات و هذا من اجل خلق فرص عمل جديدة و المساهمة في التنمية الاجتماعية و الاقتصادية بصفة عامة.

6. قائمة المراجع:

- Ali, S., & Ahmad, N. (2013). A time series analysis of foreign aid and income inequality in Pakistan. Global Journal of Management and Business Research, pp. 11-20.
- Al-Issawi, I. (2000). Development in a Changing World, A Study in the Concept of Development and Its Indicators. Cairo: Dar AL-Shorouk.
- Al-Jamasy, M. (2020). Regression and Correlation Analysis. Retrieved from http://www.jmasi.com/ehsa/correlation/int1.htm
- Asiama, & Quartey. (2009). Foreign Aid and the Human Development Indicators in Sub-Saharan Africa. SAGE Publications, 25(1), pp. 57-83.
- Attou, E.-S. (2009). a standard study of attracting foreign capital to Algeria, in light of the corner hypothesis of the exchange rate system. Journal of North African Economies, p. 31.
- Benin, J., & kimberly, s. (2010). Official development aid (ODA). The Organization for Economic Cooperation and Development (OECD). Departement of Development Cooperation, 14. United Arab Imirates.
- Eroğlu, Ö., & Yavuz , A. (2009). The Role OF Foreign Aid in Economic Development OF Developing Countries. Suleyman Demirel University, p. 9.

- Haid, H. (2018). A Standard Study of the Relationship of Exports with Economic Growth in Algeria for the Period 1996-2015. Journal of North African Economies, p. 152.
- McGillivray, M., & Noorbakhsh, F. (2007). Aid , Conflict and Human Development. business school-Economics, pp. 1-20.
- Milorad, K. (2011). Review of HDI Critiques and Potential Improvements, Human Development Reports.
- Morrissay, O. (2001). Does aid increase growth? Progress in Development Studies. pp. 37-50.
- Pickbourn, L., & Léonce, N. (2013). Impact of sectoral allocation of foreign aid on gender equity and human development. WIDER, pp. 1-13.
- Sahoo, k., & Sethi, N. (2013). Effect of foreign aid on economic growth and development in India: An empirical analysis. South Asian Journal of Management (SAJM), pp. 114-138.
- United, N. (1993). Development Program. Human Development Report.
- United, N. (1995). Development Program. Human Development Report.
- United, N. (2010). Development Program. Human Development Report. Retrieved from https://data.albankaldawli.org/indicator/DT.ODA.ODAT.PC.ZS
- United, N. (2020). United Nations Development Program, Human Development Index 1990-2018. Retrieved from http://hdr.undp.org/en/data
- Williamson. (2008). Foreign Aid and Human Development: The Impact of Foreign Aid to the Health Sector. Southern Economic Journal, pp. 188-207.
- Word, B. (2020). Per capita share of official development aid received in current US dollar prices. Global Development Indicators. Word Bank.